



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2009 م - العدد: 02

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 29 ربيع الثاني 1430
الموافق 25 أبريل 2009

فهرس

03 ص (1) محضر الجلسة العلنية الثانية

■ المصادقة على القائمة الإسمية الجديدة لأعضاء مكتب مجلس الأمة.

07 ص (2) ملحق

■ سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الثانية
المنعقدة يوم السبت 29 ربيع الثاني 1430
الموافق 25 أبريل 2009

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة السابعة والعشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

زميلاتي، زملائي،

طبعاً جلسة اليوم كما اتفقنا عليه من قبل هي مخصصة لتزكية قائمة أعضاء المكتب الذين تم اختيارهم من قبل العائلات السياسية في إطار تطبيق مضمون النظام الداخلي الذي يقتضي تجديد أو انتخاب مسؤولي الهياكل كل سنة. طبعاً، هذه السنة حصل بعض التأخير لأسباب معروفة وقد تم التشاور حولها مع رؤساء العائلات السياسية ثم استقر الرأي في الأخير على أن تتم العملية اليوم.

فلذا، اجتمعنا اليوم فيما بيننا في جلسة داخلية كما تلاحظون وحتى الحكومة غائبة لأن هذا الاجتماع خاص وداخلي.

إن، نلتقي لكي نحدد الموقف من هذه التعيينات ولكن قبل ذلك ولما كان هذا هو أول لقاء لنا بعد 09 أبريل، ارتأيت أن ألقى بعض الكلمات أمامكم حول الحدث والمناسبة لأنني أعتقد أنه لأهمية هذا الحدث فالواجب يقتضي في هذه الغرفة أن نلقي بعض الكلمات ونعطي بعض القراءات حول الموضوع.

زميلاتي، زملائي،

تطبيقاً للنصوص الناظمة لعمل مجلس الأمة نلتقي اليوم للمصادقة على القائمة الإسمية لمسؤولي هياكل المجلس الجدد بعد عملية

التجديد.

اللقاء هذا يعطينا الفرصة لكي نهنئ أنفسنا ونهنئ الشعب الجزائري على الانتصار الكبير الذي صنعه الجزائريون والجزائريات يوم 09 أبريل.

التهنئة نرفها لفخامة رئيس الجمهورية...

(تصفيق)

التهنئة نرفها لفخامة رئيس الجمهورية على الثقة المستحقة التي منحه إياها الشعب الجزائري، وبذلك الأغلبية الاستثنائية التي جاءت لتثبت مرة أخرى ثقة شعب في رئيسه وتمسك الرئيس بخدمة أمته.

إن الحدث الذي عاشت فصوله بلادنا في الأيام الأخيرة هو الذي يدفعنا اليوم ومن هذا الموقع إلى تقديم بعض الأفكار وتسجيل بعض الملاحظات حول الموضوع.

أيها السيدات، أيها السادة،

الحقيقة الأولى التي يجب أن يقال هي أن الانتخابات الرئاسية ليوم 09 أبريل كانت بالواقع بمثابة عرس وطني كبير شارك في صنعه كافة الجزائريات والجزائريين وكان حدثاً تاريخياً بارزاً ومنعظاً هاماً نحو المستقبل، صنعه شعب عودنا على انتزاع الإعجاب بمواقفه في المناسبات الكبرى والمواعيد الهامة.

أحزاب سياسية وحركات المجتمع المدني بل مكونات المجتمع، كل من موقعه كان صانع هذا الحدث.

09 أبريل، زميلاتي، زملائي، في أبعاده ودلالاته كان بمثابة استفتاء حول توجه بلد وتأكيد لخيار وطن وتكريس لممارسة دولة في أسلوب الحكم.

إن النقاش الذي دار أثناء الحملة الانتخابية بين من جهته جملة من الحقائق وهي أن شعبنا في هذا النقاش كان في مستوى الحدث وهو أثناء الحملة ويوم الاقتراع أثبت بأنه يتمتع بوعي سياسي

من جهتنا، زميلاتي، زملائي وبعد أن تحققت النتيجة بفضل تضافر جهود الحساسيات السياسية المؤثرة الداعمة ومكونات المجتمع المدني، فإننا نقول إن أعضاء البرلمان، وفي هذه المناسبة، لم يتخلفوا عن الركب وإن أعضاء مجلس الأمة لن يتوقفوا عند هذا الحد بل هم سيواصلون دعمهم وسندعم للبرنامج الذي قدمه السيد الرئيس واختاره الشعب وسيكونون إلى جانب تنفيذه.

من كل هذا ونتيجة كل هذا، فإن الخلاصة الكبرى التي نستخلصها من انتخابات أفريل هي أن الجزائر قد نجحت في أن تكون في الموعد وأن تخرج من هذا الاستحقاق وهي أكثر قوة وأكثر توحدا وأكثر تصميمًا على مواصلة مسيرتها التي من عشر سنوات انطلقت.

الآن وقد تمت الانتخابات الرئاسية بصدور قرار الشعب السيّد، وصدور حكم المجلس الدستوري الواضح؛ الآن وقد أدى السيد رئيس الجمهورية اليمين الدستورية؛ تكون الجزائر بذلك قد أتمت كافة الخطوات الدستورية ذات الصلة بالحدث ودخلت مرحلة جديدة هامة يدرك الفاعلون السياسيون أبعادها ومراميها.

إنه واقع جديد يحتم القراءة الذكية في التعاطي مع المعطيات وإدراك مضمون الرسائل التي بعث بها الشعب يوم 09 أفريل، بعث بها إلى كافة الجهات داخل وخارج الوطن.

ولعل أهم رسالة يمكن استخلاصها من هذه الدروس هي تلك الموجهة إلى الجماعات التي ضلت الطريق بأن تستوعب الدرس فتراجع نفسها وتعود إلى جادة الصواب والتكفير عن الذنب.

إن الموقف الذي وقفه الشعب الجزائري يوم 09 أفريل سيبقى أحسن رد على بعض طروحات هذه الجهات الضالة كونه قبر بشكل نهائي طروحات هذه الجماعات الزاعمة بضعف النظام وهشاشة الدولة التي كانت تقنع نفسها بها للتمادي في غيها.

ولكن وعكس كافة هذه المزاعم فقد أثبتت الانتخابات الأخيرة أن الدولة الجزائرية قوية وهي

ووطني كبير، لأنه عرف كيف يستمع قبل أن يختار. إن سير عملية الانتخاب كان ناجحا وهو كان كذلك من مختلف الجوانب وعلى كافة الأصعدة. لقد لبى الشعب نداء الواجب الوطني بالذهاب جماعات وأفراداً إلى مكاتب الانتخاب وقصد صناديق الاقتراع واتخذ من ثمة القرار السيد. وبهذا الأداء المواطني يكون الشعب الجزائري مرة أخرى قد فند أقوال كل المشككين ودحض بشكل قاطع حجج وطروحات المتشائمين.

وأعطى بذلك درساً لأولئك المثبطين للعزائم والمحبطين للإرادات وفضح أولئك الذين يسومون بلدهم ويسئون التقدير والحكم في القضايا الهامة ويمتهنون حرفة التشويه وتجارة التخليط.

فروجوا لأفكار مفادها أن الشعب الجزائري سيهجر لا محالة صناديق الاقتراع، وقالوا إن النظام في الجزائر معزول عن شعبه وقالوا.. وقالوا..

ولكن شيئاً من هذا لم يقع بل العكس هو الذي حصل وبمشاركة قوية شارك واختار الجزائريون الرجل الذي يناسب المرحلة ودعموا البرنامج الذي يساعد البلد.

تعميم أجواء الأمن وتعميق أهداف المصالحة الوطنية وتأكيد الاستقرار في كافة أوجهه وصولاً إلى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي كذلك كان التوجه، فكان أن اختارت الأغلبية العريضة السيد عبد العزيز بوتفليقة فهنيئاً له وهنيئاً للجزائر به.

وفي هذا الباب، باب المنافسة، للأمانة نقول إن بقية المرشحين خاضوا معركة شريفة وتحلوا بشجاعة واضحة في الطرح والدفاع عن الموقف للسعي لنيل ثقة المواطن.

والآن وقد قال الشعب كلمته الحسم فإن التاريخ سيسجل لكل واحد دوره ومواقفه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بعد أن تحققت هذه النتيجة وبعد أن انتهت المنافسة وبعد أن فصل الشعب وحدد الموقف، فإن ما يمكن قوله هو أن البلاد خرجت من هذا الاستحقاق أكثر قدرة على مواصلة مسيرتها في تكريس الممارسة الديمقراطية والاحتكام إلى الشعب.

منطلقا من كل هذا، فلا يساورني، زميلاتي، زملائي، أدنى شك من أن البرلمان مطالب مستقبلا بلعب دور أكثر أهمية.

أيها السيدات، أيها السادة،

صحيح أن السيد رئيس الجمهورية قد حمل مسؤولية كبيرة هو واع بها، أما مسؤوليتنا نحن فهي منطقيا أن نكون إلى جانبه ومؤازرته وتقديم الدعم له حتى يمكنه من تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه أمام المواطن.

إذن فلنكن في مستوى تطلعات هذا الشعب العظيم، لخدمته بكل إخلاص وتفان ولتكن أعمالنا ونقاشاتنا البرلمانية المستقبلية في مستوى طموحات شعبنا.

وفي انتظار استئناف أشغالنا، يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه، سيداتي، سادتي، الإعلان عن الموقف من المقترحات المقدمة إلينا من قبل العائلات السياسية الممثلة في الهيئة التي ننتمي إليها والخاصة بتجديد مسؤولي هيكل المجلس شكرالكم.

(تصفيق)

إذن الآن، وطبقا لمضمون المواد 9، 10 و 11 من النظام الداخلي، فإن المجموعات البرلمانية قد أجرت عملية اختيار نواب رئيس المجلس واستلمت رئاسة المجلس محاضر هذه الاجتماعات الخاصة بالعملية والتي أفرزت الأسماء المزكاة من قبل العائلات السياسية وهي كالتالي:

– السيدة زهرة ظريف بيطاط،

– السيد عبد الرزاق بوحارة،

– السيد حود مويصة محمد مدني،

– السيد رشيد عساس،

– السيد بوعلام درامشيني.

تلكم هي قائمة الأسماء المقترحة من طرف السيدات والسادة الأعضاء.

(تصفيق)

بذلك أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على القائمة المقترحة.

أدعو السيدة والسادة أعضاء المكتب الجدد أن

قوية بنظامها الجمهوري وقوية بمؤسساتها الدستورية ولكنها قوية خاصة بالتفاف شعبها وراء قائد مسيرتها.

فهل يستخلص هؤلاء الدروس ويفهمون قوة رسائل الشعب؟

أيها السيدات، أيها السادة،

الأمر الهام الآخر الذي نود التذكير به في هذه المناسبة هو أن الجزائر قد انتخبت رئيسا لعهدة جديدة وهي انتخبته بأغلبية عريضة، أغلبية تعطيه كامل المشروعية السياسية والدستورية المدعومة بالسند الشعبي الكبير وبالأغلبية الاستثنائية.

إنها حقيقة يجب ألا تغيب عن الأذهان خاصة وأن هذه النتيجة تؤهل القاضي الأول في البلاد اليوم أكثر من أي وقت مضى لاتخاذ القرارات الشجاعة في الملفات الهامة.

الحقيقة الثالثة التي يجب التأكيد عليها في هذه المناسبة هي أن السيد رئيس الجمهورية في هذا الإطار يحتاج إلى دعم الجميع لتجسيد الإجراءات الكفيلة بتحقيق مضمون البرنامج الذي خاض به حملته الانتخابية.

ولهذا فإنه يتوجب تجند كل الطاقات البشرية المؤمنة بالتوجه والعمل على إنجاح المسعى.

من جهتنا في مجلس الأمة (وقد انخرطت أغليبتنا لصالح الاستمرارية) فإننا نعتقد أن الوقت الآن هو للعمل من أجل ترجمة الوعود التي أعطيت.

لهذا، وفي إطار الصلاحيات المخولة لهيئتنا فإننا سوف نبذل قصارى جهودنا من أجل تحقيق كل ما هو مطلوب منا القيام به وفي هذا الإطار

يمكنني القول إن هنالك عملا هاما ينتظرنا وأن هيئتنا بالتأكيد ستتولى دراسة وتحديد الموقف من كافة الملفات الهامة التي ستبرمج للفترة، وإننا

في إطار ما هو مطلوب منا القيام به سنعمل بكل جدية على ممارسة دورنا الرقابي خاصة وأن هذا الدور وهذه المسؤولية تكتسي أهمية خاصة في

هذه المرحلة تحديدا، ناهيك عن كون السيد رئيس الجمهورية يولي الموضوع عناية كبيرة، لهذا فإنني وإياكم سوف نولي الموضوع عنايته المستحقة.

يلتحقوا بالمنصة لكي يتعرف عليهم زملاؤهم - وإن كانوا طبعاً يعرفونهم- ولكن هذه سنة متبعة يجب أن نحترمها، تفضلوا.

(صعود نواب الرئيس إلى المنصة والجلوس إلى جانبي الرئيس)

إذن، لقد التحق الزميلة والزملاء بالمناصب التي انتخبوا لأجلها.

لا يسعني إلا أن أقدم لهم التهنية وأتمنى لهم العمل الجاد في إطار المكتب، ونأمل أن يكون هذا الأداء إن شاء الله من شأنه أن يخدم مصلحة المجلس ومصلحة الأعضاء ككل.

لن أقف عند هذا الحد فحسب لتوجيه التهنية والشكر إلى السيدة والسادة أعضاء المكتب لحيازتهم على الثقة، بل أود أن أستغل الفرصة السانحة لكي أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل الزملاء أعضاء المكتب السابقين الذين عملوا بكل جدية في إطار المكتب وفي إطار كافة المهام التي أسندت أو كانت تسند لهم وأدوها بكل تفان وإخلاص، فلهم مني الشكر والتقدير.

والتقدير موجه كذلك لرؤساء المجموعات البرلمانية الذين غادروا مواقعهم وتركوا المجال لإخوان آخرين ليحلوا محلهم فالشكر موصول لهم والتهنية أيضاً موصولة للسادة رؤساء المجموعات ورؤساء اللجان ومكاتبها.

أملي كبير في أن نعمل معاً لتحقيق مضمون النظام الداخلي لما من شأنه أن يخدم المجلس ويخدم الأعضاء.

شكراً لكم، والآن وبعد تنصيب المكتب سوف يتفرغ أعضاء المكتب بدورهم لتنصيب اللجان بعد اجتماعهم في مختلف القاعات المخصصة للموضوع والمشروحة في الإعلانات المعلقة.

شكراً لكم جميعاً، الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة التاسعة والأربعين صباحاً**

ملحق

سؤال كتابي

من السيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

معالي الوزير،

أولاً، اسمحوا لي أن أهنئكم وأشكركم على الجهود التي يبذلها قطاعكم وعلى رأسه شخصكم الكريم وذلك في مجال الموارد المائية والري بصفة عامة، والذي عرف قفزة نوعية في مرحلة توليكم زمام القطاع.

أما مضمون سؤالتي فهو يتعلق بما يلي:

لقد سمعنا في مرحلة سابقة أن بلدية الحمادية (برج بوعريريج)، قد استفادت من مشروع إنجاز سد مائي على مستوى المنطقة المسماة: «بياتة».

غير أنه سنوات بعد ذلك وبعد ما علق عليه الكثير من المواطنين أمالاً كبيرة، خاصة الفلاحين باعتبار أن بلدية الحمادية منطقة فلاحية معروفة بالولاية، سمعنا بأن المشروع توقف كما سمعنا أيضاً بأنه تم تحويل المشروع من سد مائي إلى حاجز مائي، وبقي المواطنون في المنطقة في حيرة من الأمر.

وعليه أسأل معاليكم:

– هل هناك مشروع من هذا النوع مسجل بالمنطقة المذكورة؟

– وإذا كان موجوداً، ماهي أسباب تأخر انطلاقته؟ ومتى سوف يعرف النور والطريق إلى التجسيد؟

وأخيراً، نتمنى أن تستفيد هذه المنطقة بسدّ

مائي نظراً للفائدة التي سوف تعود على المنطقة والولاية بصفة عامة على جميع المستويات. تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2009

عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد عضو مجلس الأمة،

رداً على السؤال الذي تفضلتم به والذي تستفسرون من خلاله عن مشروع إنجاز منشأ (سد صغير أو حاجز مائي) لحشد المورد المائي بالمنطقة المسماة «بياتة» الواقعة على تراب بلدية الحمادية بولاية برج بوعريريج، يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي من العناصر:

– في إطار برنامجها في مجال تعبئة الموارد المائية بولاية برج بوعريريج، كلفت مديرية الري بهذه الولاية مكتب دراسات مشاريع الري للوسط (ENHPC) بإنجاز دراسة جدوى لإمكانية تشييد سد صغير على واد بياتة ببلدية الحمادية.

– وقد سلم فعلاً مكتب الدراسات المذكور نتائج أعماله التي كانت محل مراجعة وتدقيق من قبل المصالح التقنية في مديرية الري. وقد أفضت تلك العملية إلى أن مساحة الحوض المنحدر (Le bassin versant) لذلك المنشأ المزمع تشييده تفوق 430 كم² وتتواجد بها سكنات وتجهيزات ومرافق عمومية وكذا محيطات زراعية لفلاحين خواص.

– كل تلك العوامل الآنفة الذكر جعلت قطاعنا يتراجع عن إنجاز المشروع المذكور.

– ودعما للنشاط الفلاحي بالمنطقة، أفيدكم علما أنه تم في شهر سبتمبر من سنة 2008 الانتهاء من مشروع إعادة تأهيل مأخذ المياه (Prise d'eau) الموجود على واد بيّاتة بالإضافة إلى تمديد وإصلاح قنواته المكشوفة لجر المياه. مع شكري لاهتمامكم بقطاع الموارد المائية، تقبلوا السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 مارس 2009

دحو ولد قابلية
وزير الموارد المائية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 07 جمادى الأولى 1430

الموافق 02 ماي 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587